الرياض

الأربعاء ١١ ربيع الأول ١٤٢٦هـ - ٢٠ إبريل ٢٠٠٥م - العدد ١٣٤٤٩

المستشفى تحول إلى مؤسسة والطموحات تضاعفت

قرارات التقويم والإصلاح في «التخصصي» لم تنفذ!

عبدالله المنصور

تقوم الدولة بجهود جبارة لتطوير القطاعات الحكومية واصدار القرارات التي تنظم العمل في جميع القطاعات، ومن آخر هذه القرارات تحويل مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث إلى مؤسسة عامة وتشكيل مجلس الإدارة برئاسة معالي وزير الصحة الدكتور حمد المانع.

ونجدها الآن فرصة أن نطالب معالي الوزير بتطبيق القرارات الحكومية الصادرة من مجلس الوزراء أو من اللجان التي شكلت من قبل صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز والتي لم يقم المستشفى بتنفيذها أو تفعيلها على أرض الواقع مع محاولة وزارة المالية لتنفيذ هذه القرارات ولكن دون فائدة وهذه القرارات هي:

- 1القرار الصادر بعدم التمديد لأي موظف يصل عمره إلى ٦٠ سنة مهما كانت الأسباب ولكن الملاحظ الآن انه لايزال يوجد في المستشفى العديد من الموظفين الإداريين من تعدي عمره ٦٥ سنة ولا زال على رأس العمل ويتم التجديد والتمديد لهم كل سنة دون مراعاة للقرار.

- 2القرار الصادر بعدم توظيف الاشخاص الذين أحيلوا للتقاعد المبكر بطلب منهم حيث لا تقوم الدولة بصرف راتبين لهم وعند الحاجة الضرورية فيتم توظيفهم واعطاؤهم فرق الراتب الذي كان يحصلون عليه قبل التقاعد فقط ولكن المستشفى لم يطبق القرار وهناك العديد من الموظفين المحالين على التقاعد المبكر على وظائف كبيرة ويستلمون رواتب عالية.

- 3القرار الصادر بعدم التجديد للمتعاقد الأجنبي أو ابقائه أكثر من عشر سنوات في الأجهزة والمؤسسات الحكومية وخاصة الذين يقومون بالأعمال الإدارية ولكن أيضاً المستشفى لم يطبق القرار وهناك العديد من الأجانب الذين لهم أكثر من عشرين سنة ويمكن الاستغناء عنهم واعطاء الفرصة للسعوديين.

- 4القرار الصادر بعدم قيام الأطباء الذين يعملون في المستشفيات الحكومية بالعمل في المستشفيات أو العيادات الخاصة ولكن لازال هناك الكثير من أطباء المستشفى يعملون في المستشفيات والعيادات الخاصة وإدارة المستشفى على علم بذلك.

كما أحب أن أورد بعض الملاحظات على بعض الأطباء العاملين في هذا المستشفى والتي يمكن لمعالي الوزير أن يتأكد منها بالرجوع إلى إدارة الحاسب الآلي بالمستشفى وطلب البيانات الخاصة بذلك:

- 1زيادة عدد الأطباء بالنسبة لعدد الأسرة عن النسبة المعمول بها في جميع المستشفيات.

- 2عدد العيادات لبعض الأطباء لا يتجاوز عيادتين في الأسبوع فقط مع العلم ان الطبيب في القطاع الخاص له ١١ عيادة في الاسبوع وفي بعض الدول المتقدمة لا يقل عن ٦ - ٨ عيادات للطبيب في

الأسبوع، كما أن عدد المرضى الذين يراجعون الأطباء في عياداتهم لا يزيد عن ٥ - ١٠ مرضى في الأسبوع فلماذا؟

- 3تكليف بعض الأطباء بأعمال ادارية كان له اثر كبير على عياداتهم حيث أن بعضهم أقفل جميع عياداته ومنهم من قلصها إلى عيادة واحدة في الاسبوع وهذا يتعارض مع توجه الدولة إلى الاستفادة القصوى من الأطباء وهذا بسبب البحث عن الزيادة في الراتب (يصرف المستشفى ٢٠٪ زيادة في الراتب للطبيب الذي يكلف بأعمال إدارية).

- 4قيام الأطباء أحياناً بالغاء مواعيد المرضى واعطائهم مواعيد جديدة دون مراعاة للمرضى وانتظارهم الطويل لهذه المواعيد.

- 5يبدأ الدوام في المستشفى الساعة ٨ صباحاً لجميع الموظفين ويعطون المرضى مواعيد على هذا الاساس ولكن الملاحظ أن الكثير من العيادات لا تبدأ قبل الساعة ٩ صباحاً وكذلك بعد الظهر فالمواعيد تبدأ الساعة الواحدة والنصف ولكن القليل من الأطباء من يلتزم بذلك وهذا راجع إلى عدم وجود رقابة فعلية عليهم.

وفي الختام حرصنا على عدم ذكر أسماء الموظفين الذين لم تطبق عليهم القرارات وتركنا الأمر لمعالي وزير الصحة الذي عودنا دائماً بحرصه على المرضى وجميع ما يهمهم.